

## كلام في السياسة

## عون لانتخابات الآن... أو قصة كل الحسابات

المنافسة إلى تحميل كل الأطراف مسؤولية عودة التوتر العنفي والصدامي...

غير أن أشهر التمديد المحدودة نفسها، ستمر سريعة أيضاً، بحيث لا يتم الاتفاق على قانون جديد للانتخابات. وتتشكل حكومة يمسك فيها الفريق الحزبي بمفاصل إدارة العملية الانتخابية في حقيقتي الداخلية والعربية. ليطلب من عون في أيلول أو أحد التشريين، العودة إلى الوضعية نفسها، قانون الستين أو التمديد، لكن في ظروف أسوأ بكثير من تلك الراهنة. ثاني الاحتمالات المطروحة على عون الآن، التمديد لمدة أطول، تراوح بين عام، وصولاً حتى أربعة أعوام كما تردد. وهو الخيار الذي يميل إليه الطرف الشيعي، بثنايته. لماذا؟ أيضاً بكل بساطة، لأن حزب الله من جهة، في خضم معركة حياة أو موت، تشن عليه دولياً من البوابة السورية، ما يجعل أولوياته متميزة بعض الشيء عن همّ صناديق الاقتراع الآن. فيما نبيه بري من جهة أخرى مهدد في موقع الرئاسة الثانية، كما سبق وكشف سمير جعجع، ما يعني تهديد طائفة كاملة، في لحظة بقائية تاريخية، لا يعني خروجها فيها من السلطة أقل من خروجها من الحياة ومن الجغرافيا.

وقد تكون ثمة خلفية أخرى لهذا الخيار، لم تعد مكتومة ولا مستورة، وخصوصاً بعد أحداث القصير، إلا وهي الرهان على أن التطورات السورية قد تكون أكثر إيجابية، وقد ترتب تعديلات داخلية على موازين القوى، لتحصينها وتحسينها عما كانت عليه في العامين الماضيين، أقله لجهة موقف وليد جنبلاط وتموضعه، وهو ما يشي به تأييد جنبلاط نفسه لهذا الخيار التمديدي الطويل. لكن ماذا يعني ذلك في حسابات عون؟ يعني بكل بساطة، سحب مبدأ التمديد على كل الوضع اللبناني، وبالتالي الوصول إلى الاستحقاق الرئاسي في أيار المقبل في سياق سيحتم الفراغ. فراغ رئاسي قد يتزامن هذه المرة مع فراغات دستورية شاملة، نيابياً وحكومياً وربما إدارياً على أكثر من صعيد دولتي حساس، ما يفرض حتماً. كما في كل تجربة فراغ سابقة، إلى وضعية تأسيسية تنتهي بتعديل النظام. ومن اعتاد أن يدفع ويتنازل ويقضم عند كل لحظة كهذه، غير المسيحيين؟

ثالث الاحتمالات، لا التمديد، ولا الانتخاب، وبالتالي الفراغ الآن، وهو ما يُعدّ مجرد تسريع للسياناريو السابق لا غير.

الانتخابات الآن؟ لم لا، بفكر عون، ويقول ويتصرف على هذا الأساس. لا لأن مناورة معدة مسبقاً قد نجحت. بل لأن ضربة سدّت إليه راهناً، وفرد كيف يحولها فرصة.

## جان عزيز

ليس إلا من باب التجني، اتهام ميشال عون بأنه كان يناور طوال عام ونصف، ليخوض الانتخابات على أساس قانون الستين. يكفي دحضاً لذلك عرض دليلين: أولاً في الحسابات النظرية، إدراك عون بالتحليل كما بالتجربة، أن لا مصلحة له بهذا القانون، كما لا مصلحة فيه للمسيحيين الذين يدافع عن حقوقهم. وثانياً في الوقائع العملية، أن عون نفسه هو من فرض استحالة السير بقانون الستين في مجلس الوزراء. وذلك عبر منع تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات، وعدم تخصيص الاعتماد المالي اللازم لإجرائها، وعدم تشكيل لجان القيد. حتى إنه دخل يومها في مواجهة ساخنة مع ميشال سليمان، وكاد يطيح حكومة له فيها ثلثها، وله مع حلفائه أكثرية مطلقة فيها، كل ذلك كي يحول دون بقاء قانون الستين. حتى إنه ذهب في تفكيره إلى حد البحث في اقتراح قانون يعلن تشريعاً وفاة الستين. لو لم تظهر استحالة هذا المسعى، خوفاً من إعادة بعث قانون غازي كنعان. لذلك يمكن القول موضوعياً إن اتهام الرجل بالتخطيط لبقاء الستين، يقع بين افتراء آخر (بما أن المفردة باتت رائجة) وبين عدم المعرفة كحد أدنى. ومع ذلك، لا شك أن الجنرال يختار اليوم، لا أمس ولا غداً، الذهاب إلى الانتخابات، ولو وفق القانون النافذ. لكن لأن في ذلك أهون الشرور المطروحة أمامه، أو أقل الخيارات المفروضة عليه سوءاً.

كيف؟ يكفي أن يستعرض الرجل الاحتمالات المتاحة، وخلفيات كل طرف ميال إلى كل منها.

أولها مثلاً، خيار التمديد للمجلس الحالي، لمدة لا تزيد على ستة أشهر. وهو الخيار الذي أعلن الفريق الحزبي تأييده له، أو قبوله به. ماذا يعني هذا الخيار؟ بكل بساطة، يمكن توقع نتائج هذا السيناريو كالاتي: تمر أشهر التمديد المحدودة بسرعتين مختلفتين. فهي ستكون بطيئة مثقلة بسجلات داخلية وخارجية، تهدف في ما تهدف، إلى هضم رد الفعل المسيحي الغاضب أو الناقم أو الثائر على إسقاط الاقتراح الأرثوذكسي، فتتذلل الموجة الشعبية الواضحة المؤيدة لعون. وينسى المسيحيون. لا بل قد يجري العمل بشكل مدروس وخبيث على بلبله ذاكرتهم، وذلك عبر توتير شارعهم والنهاب بهم إلى ملامح صراع عنفي؛ لإحياء صورة حروبهم الداخلية، بدل صورة المسؤولية عن ضرب إجماع بكركي. والبعض يقول إن شيئاً من هذا قد بدأ فعلاً في الأوساط الطلابية، فتتحول الموجة المسيحية من تحميل طرف محدد مسؤولية التخلي عن

وصولاً إلى السياسة العامة لكل منهما. فكان قانون اللقاء الأرثوذكسي الذي سارت به جميع القيادات المسيحية، ومن ضمنها القوات «من باب المزايدة»، فتيل التفجير القواني - الكتائبي. فقد أكد جعجع أخيراً أمام زواره أن «لا صحة للكلام حول ما تردد عن عدم التنسيق بين القوات والكتائب في شأن قانون الانتخابات»، مؤكداً أنه «كان يحرص شخصياً على وضع الكتائب في صورة كل الاتصالات والمفاوضات التي كانت تجري مع تيار المستقبل، ولا سيما الرئيس سعد الحريري»، لافتاً إلى أن «كل الكلام الذي يصدر عن الكتائب غير دقيق». وبناءً على ذلك، رسم قائد معراب خطة التعاطي مع بكفيا في المستقبل. قالها علناً: «أنا سمير جعجع لن أسمح باستمرار عملية الابتزاز التي تقودها بكفيا بوجهنا في الشارع المسيحي، لا على مستوى الجامعات ولا النقابات ولا النيابة». مؤكداً أنه «سيفق في وجه الأقدمية التي يتشدد بها الكتائبيون»، ومن اليوم «على كل طرف أن يمد بساطة على قد حجمه». يعود قائد القوات إلى المفاوضات التي جرت مع العونيين بشأن قانون الانتخابات. يُصر على أنه «وضع الكتائب في صورة كل الاتصالات، وتم الاتفاق بينهما على السير في القانون المختلط». الخيانة بنظره «لم تات من الرابية، بل من بكفيا التي كانت تعلم أنه بحاجة إلى قوى مسيحية تقف إلى جانبه في هذا الملف». يرى أن «الكتائب استغلت المواجهة القواتية - العونية لتقطف ثمارها مسيحياً، وتركت معراب وحدها تتحمل تداعيات التخلي عن الأرثوذكسي في المجتمع المسيحي». مع العلم أن جعجع حامى الحلف الأذاري، وحامل رسالة السلام، سيحرص بحسب متابعين على «الحفاظ على العلاقة مع الرئيس أمين الجميل والنائب سامي الجميل»، ف«الإبقاء عليها، وإن كانت ملتبسة، أفضل من ذهاب الكتائبين إلى حضن الرابية».

المسيحية في المقدمة على حساب الشراكة المسيحية - الإسلامية»، من دون أن يكون لهم دور فاعل داخل الفريق، في وقت «افتقرت فيه مقاربتهم السياسية في جميع الملفات إلى الوضوح، وخصوصاً من خلال تعهدهم بإبقاء خطوط التواصل مفتوحة بنحو غير علني مع حزب الله والرئيس نبيه بري والنائب سليمان فرنجية». كان لا بد لجمهر العلاقة المشتعل تحت الرماد أن يظهر. بدءاً بالصراع على مستوى القواعد الشعبية، والانتخابات التي تحصل في الجامعات والنقابات،



## علم وخبر

2977 عدد الناخبين في الخارج

تبيّن أن عدد المقترعين خارج لبنان الذين يحق لهم التصويت إن أجريت الانتخابات أخيراً لا يتجاوز عتبة الـ 2977 ناخباً. فالقانون ينص على استحداث قلم اقتراع لكل دائرة انتخابية يتسجل فيها 200 ناخب وما فوق. وحُصرت أعداد من يحق لهم الترشح بأقلام الاقتراع الآتية: 4 أقلام اقتراع في مدينة سيدني الأسترالية لكل من أفضية البترون (222 مغترباً مسجلاً) والمنية (553 مغترباً مسجلاً) وطرابلس (366 مغترباً) وزغرتا (870 مغترباً مسجلاً). ولقلم اقتراع في ملبورن الأسترالية لكل من طرابلس (223 ناخباً) وعكار (533). إضافة إلى قلم اقتراع واحد في الكويت لدائرة مرجعيون - حاصبيا (210 ناخبين مسجلين).

## البون يترشح في طرابلس!

وردت إلى النائب السابق منصور البون معلومات عن أن رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان طلب من منسّق الأمانة العامة لـ 14 آذار فارس سعيد «الترشح في منطقة كسروان بدلاً من جبيل»؛ لأن «المعركة في جبيل لها اعتبارات خاصة ويريد الرئيس إدارتها منفرداً، حتى لا يقال إنه ينسّق مع فريق الرابع عشر من آذار». وعلّق البون على هذه المعلومات بالقول: إذا ترشح فارس سعيد في كسروان، فسأذهب إلى طرابلس للترشح بدلاً من سامر سعادة».

## جعجع: لن ألتقي عون

قدم رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع، في جلسة إعلامية مع عدد من الصحافيين عرضاً مسهباً للمراحل التي مرّ بها قانون اللقاء الأرثوذكسي، وصولاً إلى القانون المختلط، إضافة إلى العلاقة مع جميع قوى 14 آذار. ولفتت أوساط إعلامية حضرت الجلسة أن جعجع «يرفض الاعتراف بواقع الخسارة التي مني بها على الساحة المسيحية»، مؤكداً أن «باستطاعته تعويضها بالخطاب المسيحي». وأكدت هذه الأوساط أن «جعجع أكد أمام الحاضرين أنه لن يلبي أي دعوة إلى لقاء مسيحي يجمعه بالجنرال ميشال عون، ولا حتى في بكركي».

## ما قل ودك

لوحظ أنّ هاتف إمام مسجد التقوى الشيخ سالم الرفاعي بقي مغلقاً طوال يوم أول من أمس. واللافت أن المجيب الآلي الذي كان يُسمع لدى كل محاولة



اتصال به هو ذلك التابع لشركة «أم تي أن» السورية. وقالت مصادر أمنية إن الشيخ الرفاعي قضى معظم وقته في المناطق الحدودية القريبة من عرسال.

سلام، لاعتباره أن خطوة مماثلة ستفسّر «ضعفاً» في قاموس الآخرين، «وهذا ما حصل بالضبط، فاضطررنا إلى تعليه سقف خطاباتنا لإفهامهم العكس». وأصلاً «بقيت منسجماً مع الموقف الذي اتخذناه في الاجتماع الذي عقدناه في منزل الرئيس بري بعدم تسمية مرشح من قوى 14 آذار». سؤال أخير: هل سنرى سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية؟ يضحك طويلاً؛ فسؤال مماثل يخلق المشكلات «مع حلفائنا وخصومنا». يتناول جرعة ماء قبل أن يعلن أنه لم يخطط لهذا المشروع، وهو حيث هو باقي في مكانه وخياره المقاومة. وبهذا الخيار «يمكننا أن نكون عسكرياً، ويمكن أن نتبوأ أعلى المناصب». تستأنف القاعة تصفيقها وسط صراخ البعض «انت الرئيس يا سليمان».

يهمّ فرنجية بالمغادرة بعد تلبيته رغبة الشباب في أخذ صورة تذكارية، قبل أن يباغته عريف اللقاء بالسؤال الأبح على قلب الحاضرين: إذا أردت وصف السيد حسن نصر الله فماذا تقول؟ يصعب سماع الردّ هنا، فيما تترقب أعلام المقاومة في القاعة هاتفة «أو هادي». ينظر هدوءهم لبشعل القاعة مجدداً برده: قلتها في حرب تموز وأكررها اليوم، السيد قائد فعلي وأحفادنا وأحفادكم سيحسدونكم لأنكم عشتم في زمن السيد نصر الله».

## وريا

أحفادنا وأحفادكم سيحسدونكم لأنكم عشتم في زمن السيد حسن نصر الله

نبيه بري المختلط. هل ستترشحون وفقاً لقانون الستين؟ يضحك: «نعم ولكن بعد أن يقدم نواب المقاومة وحركة أمل ترشيحاتهم».

وبالنسبة إلى القانون الأرثوذكسي، أوضح فرنجية أن «القانون كان صرخة من المسيحيين ليقولوا إن حقوقنا مهدورة ونريد تحصيلها». وفي الواقع، «جعجع هو من طرح القانون الأرثوذكسي، فيما لجنة بكركي كانت قد اتفقت على 15 دائرة مع نسبية». لنتطرق إلى موضوع تسمية رئيس الحكومة تمام سلام. لطالما سمع «البيك» كلاماً بعد رفضه تسمية سلام عن تغريده خارج سرب 8 آذار، فيما الحقيقة «أنا الوحيدون الذين بقينا في 8 آذار بينما الجميع خرج». وفرنجية كان ضد